اى مايوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء
فلك ان تقول المراد بالمسند المسند الى المبتداء او تجعل
البآء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيداً واعلم ان العامل
في المبتداء والخبر هو الابتداء اعني تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء
في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في
الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء متقدماً
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتداء

لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثمة اى من اجل ان الاصل
في المبتداء التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد
مع كون الضمير عايداً الى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه
رتبةً لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبةً وهو
غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معيناً والمطلوب
المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة

Copyright © King Saud University